أحمد ضيف الله

كلمة السر البريطانية في عرقلة الانتخابات النيابية العراقية

رغم الحديث، عن أنه لا تغيير في موعد إجراء الانتخابات النيابية العراقية في الـ١٠ من تشرين الأول ٢٠٢١، إلا أن المشهد الانتخابي غير واضح حتى الآن، حيث بدأت جهات وقوى سياسية تتحدث عن ضرورة ضبط الوضع الأمني ومنع انتشار السلاح لتأمين أجواء مناسبة لإجراء الانتخابات، مطالبة بتأجيلها..

كلمة سر عرقلة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد مرّرها السفير البريطاني في العراق ستيفن هيكي حين قال في تصريحات صحفية له في الـ١٠ من أيار الماضي: «إن البيئة الحالية غير مناسبة لإجراء الانتخابات»، مضيفاً في تغريدة له: «لم يؤدِ الإفلات من العقاب على مقتل النشطاء منذ تشرين الأول ٢٠١٩ إلا إلى المزيد من القتل. هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير ملموسة لمحاسبة الجناة وحماية المواطنين العراقيين أثناء استعدادهم للانتخابات في تشرين الأول».

أغلب القوى السياسية (الشيعية) العراقية رفضت تصريحات السفير البريطاني، مشيرة إلى أن «على السفير البريطاني أن يعرف حدود عمله، ولن نسمح له بالتدخل في الشأن الداخلي»، كما أن مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، أكد للسفير البريطاني لدى استقباله، أن «تصريحاته الأخيرة أدت إلى امتعاض الشارع العراقي والكتل السياسية والحكومة العراقية»، معتبراً أنها «تصريحات غير مقبولة وتعدّ تدخلاً في الشأن الداخلي العراقي».

وكعادته، بعد أن يطلق سمومه وتحريضاته، أوضح السفير البريطاني أن «تصريحاته فُسّرت بشكل غير صحيح»!.

تصريحات السفير البريطاني التقطتها الأحزاب السياسية التي تشكّلت من رحم ساحات التظاهر التشرينية، لتعلن مقاطعتها للانتخابات، من بينها حزب البيت الوطني، «نازل آخذ حقي»، الوعد العراقي، الاتحاد العراقي للعمل والحقوق.. كذلك طالب رئيس ائتلاف الوطنية إياد علاوي، «بتأجيل الانتخابات حتى تهيئة الأجواء المناسبة وسنّ التشريعات الكفيلة بسلامة العملية الانتخابية وتحفيز المشاركة الواسعة»، كما علّق الحزب الشيوعي العراقي مشاركته بالانتخابات!.

ومما يثير الاستغراب أن الدعوة لإجراء الانتخابات المبكرة، وتغيير القانون الانتخابي السائد، جاء أساساً من قبل تلك القوى التي نجحت بعد موجة من الاحتجاجات الشعبية الكبيرة في بغداد ومناطق العراق الجنوبية والوسطى في تشرين الأول ٢٠١٩، في إجبار رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي على تقديم استقالته، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة مصطفى الكاظمي في الـ٧ من أيار ٢٠٢٠، مهمتها الأساسية الإعداد لانتخابات نيابية مبكرة، كما نجحت في الوقت ذاته بالضغط على المجلس النيابي الذي أقر قانوناً انتخابياً جديداً.

كل الانتخابات النيابية السابقة، كانت تجري وفق قانون (سانت ليغو) المعدّل، على أساس الدائرة الواحدة والقوائم الفائزة، عبر ١٨ دائرة انتخابية في عموم العراق، وهو قانون يسمح بتجميع أصوات المرشحين في الدائرة الواحدة لصالح قائمته، ما يؤمن لمرشحي القائمة الحصول على الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد انتخابي. وهي صيغة سمحت للقوى والأحزاب الكبيرة أن تتسيد المشهد السياسي في العراق.

القانون الانتخابي الجديد الذي تم تشريعه، يقوم على أساس الدوائر المتعددة البالغة ٨٣ دائرة انتخابية، ووفق الفائز بأعلى الأصوات. ما يعني أن التنافس سيكون على مقاعد المجلس النيابي الجديد البالغة ٣٢٩ مقعداً، باختيار الناخب مرشحاً نيابياً من مناطقهم السكنية بدلاً من اختيار تحالف سياسي أو مرشح على مستوى المحافظة. وهو يختلف هذه المرة عن السابق، لأن أي شخص يمكنه التنافس للحصول على مقعد نيابي من دون الاعتماد على الأحزاب، لكون الأصوات ستذهب بشكل مباشر للفرد.

إن حظوظ المرشحين من الأحزاب الجديدة الناشئة، وخصوصاً تلك المشكّلة من ساحات التظاهر التشرينية، وحتى من المرشحين المستقلين ضد الكتل والكيانات الحزبية في الانتخابات المقبلة غير كبيرة، لامتعاض أغلب الجماهير العراقية من سلوك وتعدّي متظاهري الساحات التشرينية على المصالح العامة والخاصة، وبالتالي فإنه من غير المحتمل أن تؤدي تلك الانتخابات إلى نتائج إيجابية لصالحهم، كما أنه لن يكون لهم تأثير سلبي كبير على مرشحي الأحزاب الكبرى التي لديها شبكات واسعة من التواصل الجماهيري مما يؤهلها الاستفادة من خاصية تقسيم المحافظات لمناطق انتخابية لصالحها. ومن هنا يمكن فهم مغزى الرسالة البريطانية.

إن إجراء الانتخابات النيابية المبكرة في وقتها المعلن، هو في الأساس قرار سياسي قبل أن يكون قراراً قانونياً، إلا أن إجراءها في ظل الفوضى الأمنية وظروف انتشار السلاح المنفلت سيخلق من دون شك الكثير من الإشكاليات، ما ينعكس على نزاهة العملية الانتخابية ومصداقية القوى السياسية العراقية عامة.

في العراق كل شيء متحرك وغير ثابت، وبالتالي لا توجد أي ضمانات على إجراء الانتخابات النيابية المبكرة في الموعد المتفق عليه، فهي متغيرة بتغير الوضع السياسي وطبيعة الجمهور الانتخابي المتأرجح حتى اليوم الأخير من الحملات الدعائية الانتخابية.

فهل ينجح البريطانيون والأميركيون هذه المرة بعرقلة إتمام الانتخابات النيابية المبكرة، مثلما نجحوا في إسقاط حكومة عادل عبد المهدي قبلاً؟!

وصول أول دفعة لاجئين سوريين من تركيا إلى ألمانيا بشكل قانوني!

وصل ١٦ لاجئاً سورياً إلى ألمانيا قادمين من تركيا على متن طائرة إلى مطار هانوفر، كأول دفعة لاجئين سمح لها وفق قانون الاتحاد الأوروبي بالمجيء إليها من تركيا، وتعتبر سابقة أولى من الاتحاد، حسبما نقلت مواقع إلكترونية عن شبكة إذاعة غرب ألمانيا.

وفي مقابل مساعي الحكومة السورية الحثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية إلى الوطن، تواصل الدول المعادية لسورية ومنها دول أوروبية عرقلة هذه العودة، بهدف إبقاء ملف اللاجئين ورقة تستخدمها تلك الدول ضد الحكومة السورية الشرعية في مفاوضات التسوية.

وأوضحت مسؤولة في مكتب الاتحاد للهجرة واللاجئين كورينا ويتشر، أنه تم إبلاغ العائلات المسموح لها بالانتقال إلى دول الاتحاد الأوروبي قبل مغادرتها بأسبوع واحد فقط.

وبينت أن اختيار العائلات السورية المسموح لها بالهجرة كان من خلال تزكية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول العالم.

ومن المقرر، أن يتم نقل الدفعة الأولى من اللاجئين السوريين إلى مراكز الاستقبال الأولى في فريدلاند ليجري بعدها البدء بمعاملات لجوئهم وفرز منازل مستقلة لهم.

وتأتي هذه الخطوة كسابقة أولى يسمح فيها الاتحاد الأوروبي باستقدام دفعة من اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا، بعد إبرام الطرفين اتفاقية تمنع وصول أي لاجئ سوري غير مسموح له بطلب اللجوء في الاتحاد الأوروبي بالعودة إلى تركيا.

وفي السياق ذاته، نهج الاتحاد الأوروبي نحو خطوة مشابهة بدراسة ملفات اللاجئين، حيث أعلن الاتحاد في أيلول الماضي عن نيته بإلغاء اتفاقية دبلن للاجئين التي تهدف إلى تنسيق العمل فيما يتعلق بإجراءات اللجوء في الدول الأوروبية، وتحديد الدولة المسؤولة عن دراسة طلبات اللاجئين، وحقوق وواجبات كل من طالب اللجوء والدولة المستضيفة.

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى منع تعدد طلبات اللجوء من الشخص الواحد داخل أوروبا، بحظرها على صاحب الطلب أن يقدم طلبات لجوء في دول أوروبية أخرى أعضاء في اتفاقية دبلن وحصره بدولة واحدة فقط.

في الأثناء، أقرت الدنمارك قانوناً يسمح بفتح مراكز يرسل إليها طالبو اللجوء طوال فترة معالجة أوراقهم، وحتى بعد ذلك، في دول أخرى مثل رواندا أو إريتريا، خصوصاً بعد تقرير وزارة الهجرة والاندماج عام ٢٠١٩، بعنوان «سورية: الوضع الأمني في محافظة دمشق وقضايا تتعلق بالعودة إلى سورية»، في مؤشر على نية الحكومة الدنماركية تطبيق سياسة «صفر طلبات لجوء»، حسبما ذكرت المواقع.

وفي وقت سابق، أعلن وزير الهجرة والاندماج الدنماركي ماتياس تيسفاي، عن رفض بلاده الاتفاق الأوروبي الذي نادى بتوزيع اللاجئين الواصلين إلى أوروبا على دول الاتحاد الأوروبي، وتزامن الإعلان مع إصدار قرارات الترحيل.

من جانب آخر قُتل لاجئ سوري جراء تعذيبه على يد حرس الحدود اليوناني منذ أيام، وأفاد ناشطون بأن اللاجئ محمد إبراهيم الموسى من خان السبل بريف إدلب الجنوبي وكان يقيم في تركيا توفي بعد تعرضه للضرب العنيف على أيدي عناصر من الحرس اليوناني بعد اكتشافه وهو يقود مجموعة من المهاجرين إلى الأراضي اليونانية من خلال هاتفه، وتمت إعادة المجموعة المكونة من ٦٥ شخصاً بينهم سيدة واحدة إلى جزيرة صغيرة وأعيد الموسى معهم إلى وسط النهر، وبعد نقله إلى إحدى المستشفيات التركية توفي الشاب المذكور متأثراً بإصاباته.

وأكد لاجئون كانوا مع الموسى وعادوا إلى تركيا، أن حرس الحدود اليوناني ضربوه بهراوات كانت بأيديهم، وتم تكسير يده اليمنى وقدمه وكتفه قبل وضعه ومن معه في سجن لمدة ٢٤ ساعة من دون علاج أو تدخل طبي، وبعدها تم وضعه مع اللاجئين الآخرين في حافلة وإرسالهم إلى نهر أفروس، ومن هناك تم إيصالهم إلى الجهة التركية، وبعد ٢٤ ساعة تم نقله إلى إحدى المستشفيات التركية، ولكنه فارق الحياة فيما بعد.

وكالات

وقفة في تونس احتفالاً بفوز الرئيس الأسد والمطالبة بإعادة العلاقات مع سورية

وقفة بشارع الحبيب بورقيبة في تونس العاصمة احتفالاً بفوز الرئيس بشار الأسد بالانتخابات الرئاسية (عن الإنترنت)

نظّم عدد من نشطاء المنظمات والأحزاب التونسية، وقفة بشارع الحبيب بورقيبة في تونس العاصمة احتفالاً بفوز الرئيس بشار الأسد بالانتخابات الرئاسية، وللمطالبة بإعادة العلاقات مع سورية.

وقال رئيس جمعية محامي وحقوقيي البحر المتوسط حمادي بكار في تصريح نقلته وكالة «سانا» أمس: «إن هذه الوقفة تمثل استمراراً للمطالبات التي تنادي بها شريحة واسعة من التونسيين بضرورة إعادة العلاقات مع سورية وهي أيضاً للاحتفال بالاستحقاق الانتخابي الرئاسي الذي تم إنجازه بنجاح وفوز السيد الرئيس بشار الأسد بالانتخابات الرئاسية».

من جانبها، أشارت إحدى منظمات الوقفة ورئيسة منظمة «واعتصموا» رتيبة الميلادي، إلى أن المطالبات في تونس بإعادة العلاقات مع سورية لم تتوقف، مؤكدة ضرورة تلبية الحكومة التونسية هذا المطلب الشعبي الملّح.

بدوره، عبر رئيس جمعية الجالية السورية، طلال الحسن، عن التقدير للشعب التونسي ومطالبته بإعادة العلاقات الأخوية بين تونس وسورية، مشدداً على أن نجاح الشعب السوري في إنجاز الاستحقاق الانتخابي الرئاسي وفوز الرئيس الأسد بالانتخابات الرئاسية، يؤكدان أن سورية صمدت وانتصرت في مواجهة الحرب الكونية التي شنت عليها.

حسن ذياب، وهو سوري مقيم في تونس، وأحد منظمي الوقفة من جهته قال: إن «إعادة العلاقات بين تونس وسورية أصبحت مسألة وطنية وقومية مهمة جداً»، مشدداً على أن سورية ورغم كل ما تعرضت له، تخرج اليوم منتصرة على كل القوى الرجعية والظلامية وهي تعبر عن إرادة شعبها من خلال إنجاز الانتخابات الرئاسية.

وكالات

تحذيرات عراقية من ثغرات على الحدود مع سورية يستغلها الدواعش

حذر الخبير الأمني العراقي علي الوائلي، أمس، من ثغرات أمنية على الشريط الحدودي العراقي السوري، وأكد أن مسلحي تنظيم داعش الإرهابي يحاولون من خلال قوات الاحتلال الأميركي التسلل إلى بلاده من سورية.

وقال الوائلي في تصريح نقلته وكالة «المعلومة»: إن «الجزيرة الممتدة من الأنبار باتجاه صلاح الدين ونينوى، تعد من أكثر الأماكن خطورة على المحافظات الثلاث».

وأضاف: إن مسلحي داعش يحاولون من خلال قوات الاحتلال الأميركي التسلل إلى العراق قادمين من سورية، مستغلين بعض الثغرات الأمنية في الشريط الحدودي.

وأوضح الوائلي، أن الاحتلال الأميركي يحاول بين الحين والآخر تنفيذ ضربات جوية على قوات الحشد الشعبي المرابطة عند الشريط الحدودي بهدف إيجاد ثغرة وإدخال قادة الإرهاب وإيوائهم في الصحراء والجزيرة تمهيداً لتنفيذ مخطط أكبر يهدف إلى إعادة أحداث ٢٠١٤.

وأول من أمس، أكد القيادي في تحالف الفتح في البرلمان العراقي سعد السعدي، وجود إرادة أميركية تقف وراء إعادة تدوير عوائل تنظيم داعش في العراق.

وكالات

خوفاً من عدوان مفاجئ.. ميليشيات «قسد» تواصل حفر الأنفاق على جبهات التماس معهم

مقتل ٣ مسلحين من مرتزقة الاحتلال التركي شرق «رأس العين»

ميليشيات «قسد» تحفر الأنفاق خوفاً من أي عدوان تركي مفاجئ (عن الإنترنت – أرشيف)

قتل ٣ مسلحين من ميليشيا «الحمزة» الموالية للاحتلال التركي وجرح عدد آخر، في عملية قامت بها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية –قسد» الانفصالية العميلة للاحتلال التركي على موقع للميليشيا في ريف مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة.

وكالات

استشهاد رئيس بلدية في ريف درعا برصاص إرهابيين وانفجارات تهز جرابلس في ريف حلب الشمالي

«الحربي» يواصل الفتك بدواعش البادية

حماة - محمد أحمد خبازي

دمشق - الوطن - وكالات

نددت بدخول وفدين هولندي وفرنسي بشكل غير شرعي إلى أراضٍ سورية

الخارجية: السوريون الأحرار سيرفضون «التتريك» في إدلب كما رفض أهلنا في الجولان الهوية الإسرائيلية

نددت سورية، أمس، بدخول وفد هولندي وآخر فرنسي بشكل غير مشروع إلى الأراضي السورية بالتواطؤ مع ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وباستمرار النظام التركي بسياسة التتريك في المناطق التي تنتشر فيها تنظيماته الإرهابية، موضحة أن ذلك يشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي واعتداءً سافراً على السيادة السورية، ومجددة تصميمها على بسط سيادة الدولة على كافة أراضيها.

وأوضح مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين، أن ممثلي بعض الدول المشاركة في الحرب على سورية دأبوا على القيام بممارسات تشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي واعتداءً سافراً على سيادة الجمهورية العربية السورية، حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وقام وفد هولندي برئاسة ما يسمى المبعوث الخاص بالملف السوري بالدخول، أول من أمس، بشكل غير مشروع إلى الأراضي السورية بالتواطؤ مع ميليشيات «قسد» وذلك بحجة تسلم موقوفين من تنظيم داعش محتجزين لدى هذه الميليشيات.

وأوضح المصدر الرسمي في وزارة الخارجية والمغتربين، أن وفداً فرنسياً من مؤسسة دانييل ميتران وبلدية باريس قام أيضاً بزيارة إلى مدينة القامشلي بشكل غير مشروع وبالتواطؤ مع ميليشيات «قسد» أيضاً وذلك في إطار الانخراط الفرنسي المباشر في العدوان على سورية.

وبيّن المصدر، أنه في إطار الاحتلال التركي الغاشم للأراضي السورية فقد طلبت السلطات التركية من قواتها التي تعمل مع المجموعات الإرهابية في إدلب إحداث أمانة عامة للسجل المدني في المحافظة تتبع لها مباشرة وتشكيل مجالس محلية في المدن والبلدات والقرى التي لا تزال تحت سيطرة المجموعات الإرهابية، كما طلبت سحب البطاقة الشخصية والعائلية الصادرة عن الجهات المعنية في الجمهورية العربية السورية واستبدالها ببطاقات تركية، الأمر الذي يمثل ذروة سياسة التتريك التي ينتهجها النظام التركي والذي سيُقابل برفض مطلق من المواطنين السوريين الأحرار كما رفض أهلنا في الجولان السوري المحتل الهوية الإسرائيلية، في تعبير واضح عن التمسك بهويتهم السورية والانتماء والولاء للوطن المفدى.

مكتب بريد تابع للاحتلال التركي في مدينة تل أبيض السورية (عن الإنترنت – أرشيف)

وأضاف: إن الجمهورية العربية السورية إذ تعرب عن الرفض القاطع والإدانة الشديدة لهذه الممارسات، فإنها تؤكد مجدداً على الإصرار والتصميم على بسط سيادة الدولة على كافة أراضيها وتحريرها من الاحتلال الأجنبي –التركي والأميركي– وغيره ليكون المقدمة لسقوط أدواته العميلة من ميليشيات «قسد» والمجموعات الإرهابية الأخرى.

وتابع: إن الجمهورية العربية السورية تدعو المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة وأجهزتها لاتخاذ الموقف الواجب إزاء هذه الممارسات التي تشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي، وإلزام حكومات دول العدوان على سورية بالإقلاع عن سياساتها التخريبية الهادفة إلى إعاقة عودة الأمن والاستقرار إلى سورية بعد أن مُني مشروعها بالفشل.

وخلال الحرب الإرهابية التي تشن على سورية منذ أكثر من عشر سنوات، ويشارك فيها النظام التركي، دأب الأخير على تنفيذ سياسة ممنهجة لـ«تتريك» المدن والبلدات والقرى والمناطق التي احتلها.

وكالات

دعا الأمم المتحدة لتأدية دورها ومساعدة السوريين على العودة إلى وطنهم

السفير علي لـ«الوطن»: باشرنا دفع التعويضات لمتضرري حادثة الاعتداء على الناخبين السوريين في لبنان

سيلفا رزوق

كشف سفير سورية في لبنان، علي عبد الكريم علي، أنه وبتوجيهات من الرئيس بشار الأسد واستكمالاً للرؤية التي طرحها في كلمته التي توجه بها للشعب السوري عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية، تواصلت السفارة مع كل السوريين الذين تعرضوا للاعتداءات أثناء توجههم إلى السفارة في بيروت للإدلاء بأصواتهم في الاستحقاق الرئاسي السوري، وباشرت أمس دفع التعويضات المالية للمتضررين منهم.

وأوضح أن عدداً من المتضررين السوريين واللبنانيين تجمعوا في إحدى قاعات محافظة الشمال، وجرى دفع التعويضات لهم بإشراف وفد من السفارة السورية، وحضور عدد من الفعاليات وممثلي الأحزاب.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن علي أن السفارة السورية في بيروت تابعت حالة السوريين منذ لحظة الاعتداء عليهم، وتعرضهم للترهيب واعتراضهم من قبل بعض المجموعات اللبنانية خلال الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي تسبب أيضاً بوفاة أحد السوريين، حيث تواصلت السفارة مع جميع المتضررين والمتأذين من هذه الاعتداءات، وعملت على تقديم كل المساعدات الممكنة في كل المناطق التي تعرضوا فيها للأذى، واستقبلت كل المتضررين ووقفت على احتياجاتهم.

وأكد، أن السفارة تتابع حال السوريين وتتواصل معهم، وتسعى لتقديم ما تستطيع لهم من مساعدات، وفقاً للإمكانيات المتاحة، وهي قدمت الممكن من قبلها، وهذا الأمر حقق نتائج جيدة.

وكشف علي عن رغبة عارمة لدى اللاجئين السوريين بالعودة إلى بلدهم، عبّر عنها حجم المشاركة منقطعة النظير من قبلهم في الانتخابات الرئاسية وحرصهم على المجيء منذ ساعات الصباح الأولى وبعشرات الآلاف، مبيناً أن السفارة على تواصل مع الجهات المعنية اللبنانية لتسهيل عودتهم.

ودعا الأمم المتحدة لتأدية دورها وتطبيق الشعارات التي ترفعها في مساعدة السوريين على العودة لوطنهم، مشيراً إلى أن إحصائيات الأمم المتحدة أشارت إلى أن ٨٩ بالمئة من السوريين في لبنان يرغبون بالعودة لبلدهم، معتبراً أن التقديرات هي أكثر من ذلك.

وقال: «مع ذلك نرجو من هذه المنظمات والقوى الدولية، لاسيما تلك التي تعمل عبر التشويش الإعلامي أو عبر عدد من الجمعيات على منع عودة هؤلاء السوريين، المساعدة والمساهمة في عودتهم».

وأضاف: «إذا كنتم جادين وتريدون مساعدة السوريين حقيقة، فهذه المساعدات لاسيما المساعدات الأممية منها، إذا ما قُدمت للسوريين وهم في داخل سورية ستصبح فعاليتها مضاعفة، لاسيما أن الدولة السورية تقدم طبابة وتعليماً ميسراً ومجانياً رغم كل الحرب والدمار الذي تعرضت له البلاد، كما تعمل الدولة السورية على تقديم ما تستطيع لإعادة إعمار المنازل وترميمها، وبالتالي فإن تأثير المساعدات الأممية داخل سورية سيكون مضاعفاً وذا نتيجة، دون أن ننسى الأمان النفسي والاجتماعي الذي تضمنه سورية لأبنائها، وهذا غير موجود للأسف بأماكن اللجوء».

سفير سورية في لبنان علي عبد الكريم علي (عن الإنترنت – أرشيف)

وشدّد علي على أن السفارة ستبقى على تواصل مع جميع السوريين وفي كل مكان، مؤكداً أن بلادهم ستبقى هي الحضن الذي فيه الدفء والأمان.

وكان الرئيس بشار الأسد عزّى عائلة الشهيد محسن صالح الأحمد الذي فارق الحياة إثر نوبة قلبية أصابته نتيجة الخوف الشديد، بعد أن تعرض الباص الذي كان يقلّه لاعتداءات ورشق بالحجارة في بلدة سعدنايل من قبل معتدين على الناخبين السوريين الذين كانوا متوجهين للإدلاء بأصواتهم بالانتخابات الرئاسية في السفارة السورية ببيروت يوم الـ٢٠ من أيار الحالي.

وبتكليف من الرئيس الأسد، نقل وزير شؤون رئاسة الجمهورية منصور عزام في اتصال هاتفي مع زوجة الفقيد التعازي باستشهاد الفقيد، شهيد الواجب الوطني، وعبرت زوجة الشهيد عن الشكر والتقدير لمبادرة الرئيس الأسد، وأشارت إلى أن هذه الشهادة هي مصدر فخر للعائلة، وأن لها من الأولاد ١٤ ولداً كلهم فداء للوطن سورية وللقائد بشار الأسد، مشيرةً إلى أنها تنتظر هي وأولادها اليوم الذي ستعود فيه إلى حضن سورية وإلى بلدتها في محافظة دير الزور التي دمرتها يد الإرهاب، وهي الآن من البلدات المحررة بفضل بطولات الجيش العربي السوري.

كما توجه الرئيس الأسد في الكلمة التي ألقاها بعيد فوزه في الانتخابات الرئاسية، بالتحية للمواطنين السوريين في المغترب، الذين تكاملوا برسائلهم من الخارج مع رسائل إخوتهم في الداخل، ولم تمنعهم المسافات والعقبات من المشاركة بحماس في الانتخابات، متوجهاً لمن لم يتمكن من القيام بذلك لضغوط أو لبلطجة تعرّض لها بالقول: «صوتُك وصلَ وبقوة مضاعفة، ليس عبر الصندوق وإنما عبر الموقف، فالرسالة للأعداء وصلت، والمهمة الوطنية أنجزت».

عشائر ونخب سورية وطنية بحلب تدعم انتفاضتهم

أهالي منبج مصرّون على دحر ميليشيات «قسد»

حلب - خالد زنكلو

من تجمع وجهاء العشائر والقبائل السورية في محافظة حلب (سانا)

قولاً واحداً

د. قحطان السيوفي

الآفاق السياسية والاقتصادية للاتفاق الصيني - الإيراني

في ٢٧ آذار ٢٠٢١ وقّعت الصين وإيران اتفاقية للشراكة الإستراتيجية بين البلدين في طهران مدتها خمسة وعشرون عاماً، وتهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية طويلة الأمد بين البلدين، فيما يتعلق بالطاقة والبنى التحتية والجوانب العسكرية والأمنية والاستثمارات، وإنشاء مناطق تجارة حرة في السواحل الإيرانية.

وتستمدّ الاتفاقية أهميتها من توقيتها ودوافعها ومداها وحجم الأموال التي تتطلبها، وتداعياتها المحتمَلة إقليمياً ودولياً، وخاصةً مع رغبة الصين في توسيع وجودها في الشرق الأوسط، وإشراك إيران ضمن مشروعها الإستراتيجي «الحزام والطريق».

بالمقابل صدمت الإدارة الأميركية لفشل سياسة التطويق والحصار الممارسة ضد إيران، وعملت على الانزياح إلى الشرق الأقصى عسكرياً للبدء بحصار الصين وتطويقها.

بدورها استغلت الصين انشغال أميركا بالحروب وركزت على الاقتصاد والإنتاج وتطويره في الداخل وإيجاد الأسواق والاستثمارات الصينية في الخارج.

تعود البدايات الأولى للاتفاق إلى كانون الثاني ٢٠١٦، أثناء زيارة الرئيس الصيني تشي جين بينغ لإيران، وحضر وزير الخارجية الصيني إلى طهران ٢٠٢١ لتوقيع الاتفاقية، ووصف وزير الخارجية الإيراني الصين بأنها «صديقةٌ للأوقات الصعبة». تنظر الصين بحذر وترقّب لسياسة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، التي تخطّط لنقل قدراتها إلى جنوب شرق آسيا، لتنفيذ سياسة «احتواء الصين»، وذلك حسب ما صرح به بايدن في ٢٦ آذار ٢٠٢١.

الصين دولة نووية عظمى، لها مقعد دائمٌ في مجلس الأمن الدولي، وتستطيع المشاركة بفاعلية في تحريك العالم، من خلال المصالح، الاتفاق سيعزز الحضور الصيني في مختلف القطاعات الإيرانية، وخاصة البنوك والاتصالات والموانئ، وإقامة منطقة تجارة حرة في بعبدان شمال غرب إيران، إضافة إلى ميناءين في بحر عمان ومضيق هرمز، حسب صحيفة نيويورك تايمز.

أما إيران، فعلى الرغم من الجدل الداخلي الذي ثار بشأن الاتفاقية، فإن قراراً من المرشد الأعلى علي خامنئي قد حسم الأمر بتوقيع الاتفاق.

إيران بحاجة إلى حليف قوى مثل الصين؛ لموازنة الضغوط الأميركية، وخاصة مع إعادة إحياء الاتفاق النووي.

يعد هذا الاتفاق الأول من نوعه بين البلدين. ولم ينشر من الدولتين؛ لم تعلن إيران عن تفاصيل الاتفاقية، ولم تقدّم الحكومة الصينية التفاصيل، لكن مسودة عن البنود تسرّبت إلى الصحافة الإيرانية والأميركية وأهم هذه البنود:

١- حصول الصين على إمدادات من النفط لمدّة ٢٥ عاماً بأسعار خاصّة، مقابل استثمار ٤٠٠ مليار دولار في إيران، تشمل البنية التحتية.

٢- إمكانية بناء مستودعات نفط إيرانية على الأراضي الصينية للتخزين وحتّى إعادة التصدير.

٣- إيجاد آلية خاصّة للتبادُلات المصرفية المباشرة بين البلدين باليوان الصيني.

٤- تطوير البنية التحتية للمعلومات، وبناء شبكات الجيل